

قصية اليوم

الأسير: خططنا لاغتيال حمود وظاهر

نقلهم شخصين شخصين إلى منزل الشيخ سالم الرفاعي في الشمال. ورغم وضوح الجرم هنا، إلا أن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر ارتأى إطلاق سراح الشريف بسند إقامة. التسوية لا تقتصر على هذا الاسم فحسب، ففي ملف منفصل عن أحداث عبرا، علمت «الأخبار» أن تسوية نضجت قضت رفع مذكرة التوقيف الصادرة بحق صديق الأسير، الشيخ داعي الإسلام الشهبال الموجود خارج لبنان بعد ضبط الجيش مخزن أسلحة تعود ملكيته له. وقد اتهم وزير العدل اللواء أشرف ريفي بالعمل على التسوية. أما بشأن ما تردد عن إخلاءات محتملة لموقوفين من ملف أحداث عبرا الموجود لدى المحكمة العسكرية، فنفي مرجع قضائي ذلك، مؤكداً أن لا إخلاءات سبيل لأي من الموقوفين في المدى المنظور. إنذاراً، أحيل الأسير إلى الجيش. في فرع التحقيق، يتواجه الضباط والعناصر مع «عدوهم اللدود»، الشيخ وجماعته الذين قتلوا 18 عسكرياً، وجرحوا ما يزيد على الستين. لذلك يُعَوَّل كثر على محققي هذا الفرع لانتزاع الكم الأكبر من كنز المعلومات الذي يحتفظ به الأسير. من أسماء وأرقام وعناوين وخلايا، إلى ممولين ومدربين عسكريين وانتحاريين، ولا سيما أن عناصر الجيش هم من سبق أن أجروا التحقيقات الأولية في ملف أحداث عبرا. لذلك، فإنهم يحفظون عن ظهر قلب تفاصيله الدقيقة. فضلاً عن أن «عداء الكار» والتنافس بين الأجهزة يفترض أن يسعى الجيش جاهداً لانتزاع مزيد من الاعترافات من الموقوف. غير أن كل ذلك، لن يحول دون أن يدخل ملف أحمد الأسير في بازار السياسي. إذ إن كلاً من قائد الجيش العماد جان قهوجي ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية صقر صقر وحتى مدير المخابرات إدمون فاضل ورئيس فرع التحقيق في الجيش العميد طلعت زين، كل هؤلاء، ليسوا بوارد السماح بإخراج تيار المستقبل، وذلك يفتح الباب واسعاً أمام احتمال أن يكون هناك مسودتان لحضر استجواب الأسير. الأول يُسجّل عليه كل شيء، لكنه يبقى في المحفوظات لدى الجيش، فيما الثاني، الذي سَيُفَلِّتُ سياسياً ويُنتقى مضمونه بعناية، يُرسل إلى المحكمة العسكرية.

وعلمت «الأخبار» أن كلاً من رجال الأعمال نزيه العلايلي وعماد الأسدي ومحمد القوام لعبوا الدور الأبرز في تمويل الحركة الأسيرية. وبدأ بعض المغتربين الذين كانوا يُرسلون أموال التبرعات للأسير التقصي لمعرفة إن كانوا سيتم توقيفهم لدى قدمهم عبر مطار بيروت.

تجر الإشارة إلى أن مدهامات الأمن العام توزعت بين شرحبيل في شرق صيدا وصيدا القديمة والقباعة. وفتش رجال الأمن شققاً تردد أنها استخدمت كمخازن للأسلحة. وتركزت المدهامات أيضاً على مبنى الأسدي في شرحبيل. أما في صيدا القديمة، فإن عمليات الدهم كانت ترمي إلى توقيف فؤاد أ. غير أن الأخير متوار عن الأنظار مع شريكه أحمد شرف، منذ الخريف الماضي عقب العملية الأمنية التي نفذت في باب السرايا لضبط خلية إرهابية مرتبطة بالأسير. كذلك شارك فؤاد في معركة عبرا وفي إعادة تجميع الأسيريين في الأشهر الماضية. وهو أيضاً خال نادر الرفاعي، أحد مناصري الأسير الذي قتل قبل أشهر في سوريا مع تنظيم «الدولة الإسلامية»، علماً أنه معروف بتأثره الشديد بخاله. وتضاربت المعلومات حول توقيف أحد عناصر الشرطة في بلدية صيدا لورود ذكره في اعترافات الأسير.

بات الشيخ أحمد الأسير في قبضة الجيش. كنز المعلومات سيُفَرِّغُه أصحاب البزات الزينية. اولياء دم شهداء أحداث عبرا وجرحاها. لكن هل يُعقل ان يكون هناك مسودتان لمحضر استجواب الأسير. نُخْضِيه الأكثر دسماً وتُظْهِر النسخة المنقحة في بازار السياسة بين المسكر والساسة؟

رؤى مرتضى

أحيل الشيخ الموقوف أحمد الأسير إلى فرع التحقيق في وزارة الدفاع، بعدما استكمل الأمن العام استجوابه على مدى أربعة أيام. أقرّ الرجل خلالها بكَمّ كبير من الاعترافات، كان أخطرها الإعداد والتخطيط لاغتيال إمام مسجد القدس الشيخ ماهر حمود ومسؤول حزب الله في صيدا الشيخ زيد ضاهر. دمّ الرجلين هُبر، حمود لـ «دوره التحريضي وردّته بعمالته لحزب الله»، فيما الثاني لـ «تورطه بالدم المسلم». بحسب زعم الأسير. وقد اعترف بإرساله سيارة لاستقدام عبوات ناسفة من الشمال ونقلها إلى صيدا تحضيراً لعمليات أمنية. وفي ضوء تقدّم الاستجواب، نفّذت قوة من الأمن العام عمليات دهم في صيدا ومحيطها أسفرت عن توقيف مشتبه فيهم جدد في مساعدة الأسير أو إيوائه أو تأمين مستلزمات لوجستية له. فيما ضُبطت كمية من المتفجرات في عدد من الأماكن التي أشار إليها الأسير. هكذا، إضافة إلى الاعترافات السابقة، فُتِح الباب أمام تجزئة ملف أحمد الأسير إلى ثلاثة أقسام: الأسير في مرحلة ما قبل عبرا ثم أحداث عبرا وثالثاً الأسير في مرحلة ما بعد عبرا. الهمس السياسي يحكي عن تجزئة الملف للتخلص من الجزء الأول والثاني وختمهما، ثم التفزغ للثالث. إذ إن ذلك يُعتبر مخرجاً من الإحراج لكثير من اللاعبين السياسيين، ولا سيما أن المرحلة الأولى والثانية تورط فيها كثر من سياسيين أو أجهزة، فيما المرحلة الأخيرة تُغرق الأسير وحده. وترى المصادر أن أهل السياسة والقضاء يتفقون على ذلك. غير أن مصادر قضائية تستبعد ذلك، معتبرة أن «ملف الاتهام لا يجزأ». ورأت المصادر أنه «كان يمكن التفكير بتجزئة الملف، إلا أن توقيف أحمد الأسير نسف ذلك. فالأسير هو الملف». لكن المصادر نفسها تحدثت عن «ملف ثانٍ للأسير منفصل عن ملف معارك عبرا، ملف ما بعد عبرا، وهو ملف جديد يُعمل عليه يتعلق بالخلايا الأمنية التي كان يُديرها في عمليات أمنية محتملة». وقد وضعت المصادر قضية المشتبه فيه محمد علي الشريف في هذا السياق. وبحسب المعلومات الأمنية، بعد ساعات من التحقيق مع مدير المشتريات في منزل النائبة بهية الحريري بجرم إيواء الأسير عقب أحداث عبرا، اعترف بأنّ الأسير لجأ إليه من دون اتفاق مسبق. وذكر الموقوف أن إمام مسجد بلال بن رباح مكث في ضيافته ليلتين، قبل أن يتدخل والده، رئيس جمعية تجار صيدا علي الشريف، رافضاً استمرار بقائه، بحسب ما ذكر المشتبه فيه خلال التحقيق. وعليه، اتصل الأسير بأحد الأشخاص لتحضر سيارة لنقله، علماً أن الأسير لم يكن وحده الذي مكث في ضيافة الشريف، إنما كان معه آخرون بينهم فضل شاكر ومعهم أسلحتهم. وقد نُقلوا إلى منزل آخر، ومن هناك جرى

أن أسهم

المجلس. بيد أن ذلك لا يجنب، في رأيه، ضرورة صدور مرسوم العقد الاستثنائي ما دام توقيعه يكفي بالأكثريّة المطلقة ليس إلا.

3 - يستغرب إصرار البعض على المضي في الاجتهاد في الدستور، في معرض تعطيل أعمال مجلس الوزراء ومجلس النواب. يقول: «الدستور يحكي عن وجود رئيس الجمهورية. لكن الشغور لا يجعل من كل وزير رئيساً للجمهورية. بل مجلس الوزراء مجتمعاً بأعضائه هو رئيس الجمهورية. ليس لأحد أن يتلاعب بالدستور ويشله، ولا بالقانون، ولا يفضل الصلاحيات على القياس، ولا يحدد لمجلس النواب جدول أعماله. لم يعد اسم هذا القانون، بل «الكانون». آلية عمل مجلس الوزراء معروفة. القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء تخضع لأحكام المادة 65. حيث تحتاج إلى الثلثين تكون، وحيث تحتاج إلى النصف +1 تكون. أما المراسيم العادية التي يصدرها رئيس الجمهورية خارج مجلس الوزراء، فتتطلب توقيع الوزراء جميعاً، لأن ليس للرئيس هنا حق ردها وطلب إعادة النظر فيها. طبعاً، وبالتأكيد، لا تنطبق هذه الحال على إصدار مرسوم العقد الاستثنائي، لأن الدستور يلزم رئيس الجمهورية ومعه رئيس الحكومة الامتثال لمشيئة الأكثرية المطلقة من مجلس النواب إذا طلبت فتح عقد استثنائي. لا يستمد مجلس النواب شرعيته من أي أحد، بل هو الذي يمنح سواه الشرعية. منه تنبثق السلطات الدستورية الأخرى. في مجلس النواب يُنتخب رئيس الجمهورية، ويُسمّى رئيس مجلس الوزراء، وتمثل الحكومة لنيل ثقته قبل مباشرتها مسؤولياتها. هي مسؤولة عندما تقف امامه».

يضيف: «هؤلاء الذين يريدون الاجتهاد في الدستور والقوانين وخلق أعراف جديدة، أقول لهم لن يحصل ذلك مع نبيه بري».



سيحضرون ويصوتون ضد. هذا حقهم أيضاً. لكن ليس الإخلال بما يتعهدون».

يلاحظ كذلك أن الواقع لا يزال إياه في عقد استثنائي أو عادي: ما لم تشارك الكتل جميعاً لن ينعقد

تلعب بالنار

كذلك حاكت المناورة فرضية تسلل عناصر من داعش إلى الأراضي الإسرائيلية والتدرب على مواجهة هذا السيناريو، لكن مع تأكيد الضباط أن هذا التهديد افتراضي، إذ إن تنظيم داعش بعيد عن الحدود، وعلى مسافة تزيد على 70 كيلومتراً. كما أن سيناريو انقلاب «النصرة» ومثيلاتها على التزاماتهم المعقودة مع إسرائيل والعمل ضدها، هو أيضاً سيناريو افتراضي وموضوع للمستقبل البعيد، مع التأكيد أن الوضع الحالي مثالي، وهذه الجماعات لا تطلق طلقة واحدة باتجاه إسرائيل، منذ بدء الحرب في سوريا.

لكن ما الذي يدفع نخبهاو إلى حمل نفسه ووزير أمنه ورئيس أركانه إلى

(إرشيف)



هل تستاهل معركة إسرائيل الخاسرة في الكونغرس المخاطرة والمجازفة؟

على الدخول أكثر في المحذور، لإضفاء صدقية عملية عليها من خلال خرق قواعد الاشتباك القائمة حالياً؟ سؤال يحتاج إلى كثير من التأمل، لكنه يعني أن إسرائيل ستخاطر بنصعيد الوضع الأمني وربما إلى المواجهة الشاملة والحرب.

على ذلك، لا يمكن نفي الحرب بالمطلق. فقواعد الاشتباك الحالية بين إسرائيل والمقاومة دقيقة جداً وخطرة جداً، والعمل على إلغائها أو تعديلها، أو تجاوزها نتيجة خطأ في الحسابات والتفديرات، قد يؤدي إلى الأسوأ. وعلى إسرائيل أن تسأل نفسها السؤال الآتي: هل تستاهل معركة النووي في الكونغرس، المقدر إلى حد اليقين بأنها خاسرة مسبقاً، المخاطرة والمجازفة؟

مسائى الاتفاق النووي تحققت، أو هي في طور التحقق الفعلي. صحيح أنها تعبر عن ياس من إسقاط الاتفاق النووي، يدفع إسرائيل إلى استخدام هذه الوسيلة وهذا الأسلوب، إلا أنها أيضاً تحمل في طياتها مخاطر، قد تفضي إلى الأسوأ. السؤال ما بعد المناورة والتصريحات من على الحدود: هل تكتفي إسرائيل بما قامت به إلى الآن، على أمل أن تصل الرسالة إلى مقصدها، أو تعمل

الحدود للتحذير من إيران؟ فيما يحذر يعلون من التهديد الإيراني في الحولان، مع العلم بأن هذه هي الحال أساساً منذ عامين على الأقل؟ لو كانت التصريحات أطلقت من تل أبيب، وكانت تكراراً لتصريحات سابقة باتت اجتراراً لمواقف رتيبة. ف«الأكشن» الجديد يمثل في الجولة الميدانية نفسها، ومكان إطلاق التصريحات.

إذاً، مجمل «الهمروجة» الإسرائيلية الأخيرة عبارة عن رسالة، ليست موجهة بالضرورة إلى الشرق البعيد (إيران)، أو الشمال القريب (سوريا وحزب الله)، بل بشكل أساسي إلى الغرب، وتحديدًا إلى الولايات المتحدة ومجلسي النواب والشيوخ، للتأكيد على أن كل التحذيرات الإسرائيلية من